٣ – واجب الصحافة الوطنية واجب كبير في أن تفضح هذا الاسلوب وان تبين خطره وأن تدعو الى مقاومته.

٤ – واجب الاحزاب والهيئات والمنظمات والنوادي الوطنية تثقيف أعضائها حول مضار العمل الفردي والاسلوب الارهابي[٦٣].

تقدمت لجنة التحقيق الدولية، في ايلول ١٩٤٧، بتوصياتها الى الجمعية العمومية للامم المتحدة في دورتها العادية. وقد اوصت اللجنة، باجماع أعضائها، على ضرورة تصفية الانتداب وجلاء القوات البريطانية عن فلسطين، إلا أنها لم تتفق على حل موحد للقضية الفلسطينية: حيث اقترحت اكثرية اللجنة تقسيم فلسطين الى دولتين: دولة عربية واخرى يهودية تجمع بينهما وحدة اقتصادية، أما الاقلية فقد اقترحت إقامة دولة فلسطينية اتحادية مستقلة من ولايتين عربية ويهودية تكون القدس عاصمتها.

وقد رحبت عصبة التحرر الوطني بالتوصية الاجماعية للجنة التي دعت الى انهاء الانتداب البريطاني وضمان استقلال فلسطين، ولكنها اعربت عن تحفظها على توصية الاكثرية الداعية الى تقسيم فلسطين، وأكدت أنه لا يزال من الممكن السعي الى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة يتعايش فيها العرب واليهود بحقوق متساوية[٦٤].

وبقيت العصبة تعارض مشروع التقسيم، وتناضل في سبيل إقامة دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني حتى تاريخ صدور قرار هيئة الامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧[٦٥].

وحتى بعد أن اقرت الاكثرية في الجمعية العمومية للامم المتحدة قرار التقسيم، الذي اعتمد على تصفية الانتداب البريطاني وإقامة دولتين عربية ويهودية في فلسطين تجمع بينهما وحدة اقتصادية، أشارت العصبة الى أن الامبريالية البريطانية تسعى، في الحقيقة، الى «انشاء دولة يهودية صرفة، وضم القسم المتبقي من فلسطين الى شرقي الاردن، والقضاء على الوحدة الاقتصادية المقترحة، والحيلولة بصورة نهائية دون تعاون العرب واليهود على بقاء فلسطين موحدة غير مجزأة»[٦٦].

جابهت عصبة التحرر الوطني، بعد صدور قرار الامم المتحدة، مرحلة من احرج مراحل تاريخها. فباستثناء البند المتعلق بانهاء الانتداب البريطاني، لم يقدم قرار الامم المتحدة الحل الافضل للقضية الفلسطينية، كما أنه الحق إجحافا كبيرا بالشعب العربي الفلسطيني وبحقوقه الوطنية الثابتة. ومع ذلك، فقد أدركت العصبة، وكما يقول أميل حبيبي، ان البديل الواقعي عن قرار الامم المتحدة، في ظل الاوضاع المزرية التي اوصلت اليها الامبريالية والصهيونية والقيادات الموالية للاستعمار في العالم العربي «هو كارثة مهولة تحل بالشعب العربي الفلسطيني»، خصوصا وان هذا الشعب كان يجابه آنذاك «مؤامرة منظمة على مختلف الخيوط، امبريالية وصهيونية ورجعية عربية، لاقتلاعه من وطنه ولحرمانه من حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ارضه»[٦٧].